غيره وانما لم يكن قوله لزوجته انت بائن مني بينونة محرمة لاتحتمل
فيعود اصل يحتمل غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بتعوض
والثاني كناية لاحتمال تاكيد ملك المتصدق عليه وقيل لا تكفي صدقة
محرمة حتى يقول لا بتاع ولا توهب وقوله تصدقت فقط ليس بصريح
في الوقف ولا كناية فلا يحصل وقف به وان نواه لتردده بين صدقة
والتنفل والفرض الا ان يضيفه الى جهة عامة كتصدقت به على الفقراء
وينوي الوقف فيصير كناية كما هو ظاهر الروضة كما صلها وصوبه
الزركشي ويحصل الوقف به لظهور اللفظ حينئذ فيه بخلافه في الضمان
الى معين ولو جماعة لا يكون كناية في الوقف وان نواه اذ هو صريح في
التمليك بلا عوض فان قيل وقضيته ملكه والا فلا وقد قال الزركشي
عن جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى
والاصح ان قوله حرمته او ابنته ليس بصريح لعدم استعمالها مستقلة
بل موكدة كما مر فيكون كناية لاحتماله واتيانه بالولد دفع ايهام ان احدهما
ليس كناية والثاني انهما صريحان لافادتهما الغرض كالتحنيس
والتسبيل والاصح وان نازع فيه الاسنوي ان قوله جعلت البقعة
مسجدا من غير نية صريح فحينئذ يصير به مسجدا ولو بنى بني مما مر
لان المسجد لا يكون الا وقفا والثاني لا يصير لانه وصفها بما وصفها
الشارع بقوله جعلت لي الارض مسجدا وطهورا والخلاف عند الاطلاق
فلو نوى به الوقف او زاد لله صار مسجدا قطعا والظاهر كما افاده
الشيخ انه لو قال اذنت في الاعتكاف فيه صار مسجدا لان الاعتكاف
لا يصح الا في مسجد بخلاف الصلاة وينبغي ان صيرورته مسجدا بذلك
اما هو لتضمن كلامه الاقرار لا لكون ذلك صيغة انشاء الوقف حتى لو
لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفا باطنا والاصح ان الوقف
على واحد او كثير يشترط فيه قبوله ان كان اهلا والا فقبول وليه
عند الايجاب او بلوغ الخبر كالهبة والوصية اذ دخول عين او منفعة
في ملكه قهرا بغير الارث بعيد وهذا هو الذي صححه الامام واتباعه
وغيره الرافعي في الشرحين للامام واخرين وصححه في المحرر ونقله
في زيادة الروضة عند مقتضى عليه وهو المعتمد وان رجح في الروضة
في السرقة عدم الاشتراط نظرا الى انه بالقرب اشبه منه بالعقود
ونقله في شرح الوسيط عن النص واستمر له جمع بانه هو الذي عليه
الاكثرون واعتمدوه وعلى الاول لا يشترط قبول من بعد البطن الاول

بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح انهم يتلقون من الواقف فان ردوا
فتنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له ولو
منه انه لو رد بعد قبوله لم يرتد ولو وقف على ولده فلان ومن يحدث
له من الاولاد ولم يقبل الا لم يصح الوقف خلافا لبعضهم ولا يشترط
قبول ورثة هاهنا ولو وقف عليهم ومن يأتي به الثلث على قدر انصبائهم
فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهرا عليهم لان القصد من الوقف
دوامها للموقوف عليه فلم يملك الوارث رده اذ لا مرد عليه منه ولا انه
يملك اخراج الثلث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه اولى ولو وقف
جميع املاكه كذلك ولم يجيزوه نفذ في ثلث التركة قهرا عليهم كما مر وفتى
ابن الصلاح بانه لو وقف على من يقرأ على قبره بعد موته فان ولم يعرف له
قبر بطل وقفه وخرج بالعين الجهة العامة وجهة التحبير كالمسجد فلا
يشترط فيه جزما ولو رتب الامام من المسلمين فيه بخلافه في نحو القوادين
هذا لا بد له من مباشر ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره
بخلاف ما وهب له ولو رد الموقوف عليه او بعضهم الوقف بطل حقه
منه شرطنا القبول امرا كالوصية نعم لو وقف على ولده ما يخرج من الثلث
لزم ولم يبطل حقه برده كما مر ولما تم الكلام على اركانه الاربعة شرع في
ذكر شروطه وهي التابيد والتاخير وبيان المصرف والالزام فقال
ولو قال وقفت هذا على الفقراء او على مسجد مثلا سنة مثلا فباطل وقفه
لفساد الصيغة اذ وصفه على التابيد وسوا في ذلك طويل المدة وقصيرها
نعم ينبغي ان يقال لو وقفه على الفقراء الف سنة او نحوها مما يبعد بقاء الدنيا
اليه صح كما بحثه الزركشي كما اذ رعى لان القصد منه التابيد دون حقيقته
التاقيت ولا اثر لما قيت الا ستحقاق كعلى زيد سنة ثم على الفقراء والا ان
يلد لي ولد كما نقله البلقيني عن الجواز ركي وجزم به ابن الصباغ وجرى
عليه في الانوار وكالتاقيت الضمني في منقطع الاخر المذكور في قوله
ولو قال وقفت على اولادي او على زيد ثم نسله ونحو هما مما يدوم ولم يزد
على ذلك فالاظهر صحة الوقف لان مقصوده القربة والدوام فاذا بين
مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير فالاظهر ان يبقى وقفا لان وضع
الوقف الدوام كما تقدم ولانه صرفه عنه فلا يعود كما لو نذر هديا الى
مكة فذبحها والثاني يرتفع الوقف ويعود ملكا للواقف او الى ورثته
ان كان مات لان التقرب لا يقع الا لموقوف بلا مصرف متعذر رواتبات مصرف لم يذكره
الواقف بعيد فتعين ارتفاعه والاظهر ان مصرفه اقرب الناس رحما

فاذا انقرض المذكور
اولم تعرف ارباب الوقف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)